

الأزمة المالية العالمية (2008) وإنهيار توافق واشنطن

The Global Financial Crisis (2008) and Collapse of the Washington Consensus

أ.فارس بن رقرق¹، د. فاروق سحنون²¹ جامعة فرحات عباس سطيف 1، bnfares@yahoo.fr² جامعة فرحات عباس سطيف 1، مخبر بحث LEMAC، farouk.sahnoun@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2019/12/18

تاريخ الاستلام: 2019/05/19

ملخص:

بعد مضي عقد من الزمن على الأزمة المالية العالمية التي عانى منها الاقتصاد العالمي 2008، والتي كانت بدايتها سنة 2007 في سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، مازالت هذه الأزمة تحتل حيزا كبيرا في الدراسات الأكاديمية والنقاشات العلمية. ويرجع هذا الاهتمام إلى الآثار الضخمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية التي خلفتها.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأثر الذي خلفته هذه الأزمة على الجانب الإيديولوجي، بمناقشة مدى التزام الدول الرأسمالية بعناصر توافق واشنطن عند صياغتها لخطط الإنقاذ المالية لمواجهة هذه الأزمة. وقد تم مناقشة هذه الفكرة من خلال عرض حقيقة الأزمة المالية العالمية (2008) استعراض خطط الإنقاذ المالية ومناقشة مرتكزاتها، عرض عناصر توافق واشنطن والانتقادات الموجهة له. كلمات مفتاحية: الأزمة المالية العالمية (2008)، توافق واشنطن، خطط الإنقاذ المالية.

تصنيفات JEL: E43, E44, G1.

Abstract:

A decade after the global financial crisis of the global economy, which began in 2007 in the US mortgage market, this crisis still occupies a large place in academic studies and scientific debates. This concern is due to the huge economic, social, political and even psychological effects it has left.

This study aims to highlight the impact of this crisis on the ideological side, by discussing the commitment of the capitalist countries to the elements of the Washington consensus when formulating financial rescue plans to face this crisis. This idea was discussed by presenting the reality of the global financial crisis (2008), reviewing the financial rescue plans and discussing their bases, presenting elements of Washington's consensus and criticisms.

Keywords: Global Financial Crisis (2008), Washington Consensus, Financial Rescue Plans.

JEL Classification Codes: E43, E44, G1.

1. المقدمة:

بعد مضي أكثر من خمس سنوات على الأزمة المالية العالمية التي عانى منها الاقتصاد العالمي 2008، والتي كانت بدايتها سنة 2007 في سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، مازالت هذه الأزمة تحتل حيزا كبيرا في الدراسات الأكاديمية والنقاشات العلمية. ويرجع هذا الاهتمام إلى الآثار الضخمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية التي خلفتها.

لقد كان لهذه الأزمة أثرا بالغا على الجانب الإيديولوجي. فبعدما سيطر الفكر النيوليبرالي على المجال الاقتصادي لأزيد من ربع قرن، ونشر مرتكزاته بواسطة المؤسسات النقدية والمالية الدولية عبر ما يُعرف بتوافق واشنطن، جاءت هذه الأزمة لتضع هذه المرتكزات على محك النقد. وهو ما دفعنا إلى طرح التساؤل التالي: هل شكلت عناصر توافق واشنطن مرتكزا لحل الأزمة المالية العالمية (2008)؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما حقيقة الأزمة المالية العالمية (2008)؟
- ما هي المرتكزات التي قامت عليها مختلف خطط الإنقاذ؟
- ما مدى تطابق هذه المرتكزات مع عناصر توافق واشنطن؟
- وللإجابة عن هذه الأسئلة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:
- حقيقة الأزمة المالية العالمية (2008)؛
- استعراض أهم خطط الإنقاذ المالية العالمية ومناقشة المرتكزات التي قامت عليها؛
- عناصر توافق واشنطن والانتقادات الموجهة له.

2. حقيقة الأزمة المالية العالمية 2008

عانى الاقتصاد العالمي من أزمة مالية خطيرة، بدأت سنة 2007 في سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم تحولت سنة 2008 إلى أزمة مالية عالمية. وللوقوف على حقيقة هذه الأزمة التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية معقل النظام الرأسمالي وانتقلت إلى بقية دول العالم، سوف نتطرق إلى أزمة الرهن العقاري وكيف تطورت إلى أزمة مالية عالمية، مع محاولة تحليل أسباب حدوث هذه الأزمة.

1.2 أزمة الرهن العقاري

شهد قطاع التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية توسعا كبيرا بداية من التسعينات. ومع انفجار فقاعة الأنترنت عام 2000، تدافع المستثمرون إلى سوق العقار الذي كانت أسعاره ترتفع باستمرار في السنوات السابقة. وساهم في هذا الارتفاع الأولويات السياسية بتمكين المواطنين من امتلاك منازل، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" صراحة في خطاب ألقاه في أكتوبر 2004 حين قال: "إن أمريكا تصبح دولة أقوى في كل مرة تنتقل فيها أسرة أمريكية إلى منزل مستقل ملك لها" (الجبالي، 2008،

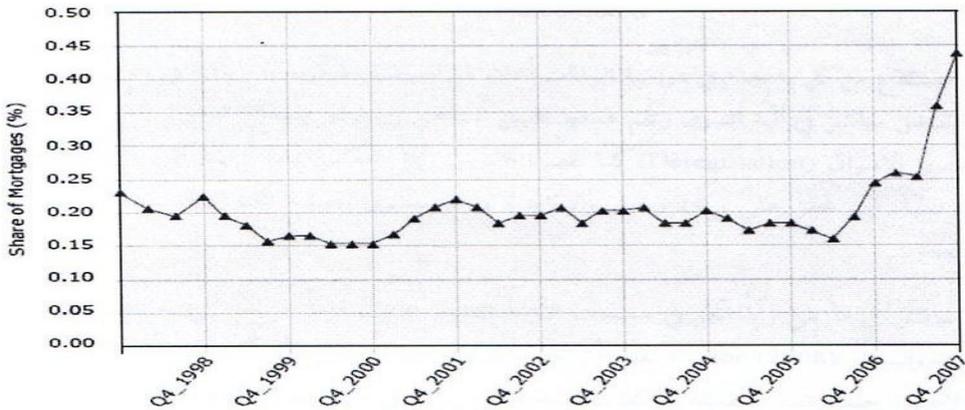
(صفحة 12)، فتزايد نتيجة لذلك عدد الأمريكيين الراغبين في شراء منزل، مما أدى حدوث ارتفاعات متتالية وسريعة في أسعار العقار، حيث ارتفعت بنسبة 200% في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008. (نجيب، 2008، صفحة 8)

بالموازاة مع ذلك توسعت البنوك الأمريكية في منح القروض العقارية، خاصة في ظل وجود السيولة الضخمة التي يتمتع بها النظام المالي نتيجة تطبيق أسعار فائدة منخفضة بلغت 1% سنة 2003. ولم تكتف البنوك بذلك، بل قامت بتخفيض معايير الحصول على القروض، فقامت بتقديم قروض لمقترضين دخولهم متدنية أو من ذوي السجل الائتماني الضعيف، وهي ما يعرف بالقروض منخفضة الجودة. وكان مبرر هذا التوجه الارتفاع المستمر في أسعار العقار، مما يمكن من استرجاع هذه القروض. فتضاعفت القروض منخفضة الجودة من نحو 6% من إجمالي قروض الإسكان سنة 2001 إلى نحو 24% في سنة 2006، وبلغ حجمها سنة 2007 حوالي 1.3 تريليون دولار (السويلم، 2010، صفحة 42).

كانت عقود هذه القروض تنص على أن قيمة القسط ترتفع مع طول مدة السداد، وعند عدم السداد لمرة واحدة تكون الفوائد ثلاثة أضعاف الشهر الذي لم يتم تسديده، ونصت هذه العقود أيضا على أن الفائدة تكون ثابتة لمدة سنة أو سنتين ثم يعاد تثبيتها بشكل دوري تبعا لمعدل الفائدة التي يفرضها الاحتياطي الفيدرالي. ولأن العميل يسدد في البداية فوائد القرض فقط، فتكون الأقساط منخفضة تبعا لذلك، ثم تزداد بارتفاع الفوائد وبداية تسديد أصل القرض.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة بداية من سنة 2004 بصفة تدريجية إلى أن وصلت 5.25% سنة 2006، وانخفاض الأسعار بداية من هذه السنة، أدى إلى ارتفاع حالات التعثر والإفلاس. وهو ما نلاحظه في الشكل الموالي.

الشكل 1: معدل التخلي عن العقارات



المصدر: وشاح رزاق، 2009، ص: 17.

إن إرتفاع حالات التخلي عن الرهن العقاري كان بين أولئك المقرضين الذين تحصلوا على قروض النينجا والتي تشير إلى عدم وجود دخل أو وظيفة أو أصول (Dodd & Paul , 2008, p. 14)، فقد كان أغلبهم يرغبون في تحقيق الأرباح، ولكن أحلامهم تبخرت عند توقف إرتفاع أسعار العقار، فإضطروا إلى التخلي عن إلتزاماتهم فارتفع عدد المتخلين عن الرهن العقاري من 170 ألف إلى 248 ألف في نهاية 2006، وواصل عددهم في الإرتفاع على النحو المبين في الشكل أعلاه.

فتم الحجز على المنازل وعرضها للبيع، وهو ما أدى إلى زيادة العرض وبالتالي إنخفاض أسعار العقار مرة أخرى، وزاد من هذا الإنخفاض رفض أصحاب هذه المنازل الخروج منها. كما أضر إنخفاض الأسعار بمقرضين آخرين بسبب عجزهم عن إعادة التمويل، فزادت حالات التعثر والإفلاس وهكذا دواليك. وهو ما أدى إلى أزمة الرهن العقاري.

2.2 تحول أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية

لقد أدى انهيار سوق الرهن العقاري إلى إفلاس البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى إفلاس شركات التأمين على النحو التالي:

- لقد قامت المؤسسات المالية بتوريق القروض العقارية وطرحها في سوق الأوراق المالية على شكل سندات. وكانت تهدف من هذه العملية إلى زيادة إيراداتها من خلال بيعها وتحصيل دخل إضافي من العمولات والرسوم، وكذا نقل المخاطر إلى حاملي هذه السندات الذين يحصلون على عوائد سندااتهم من الأقساط الشهرية لأصحاب القروض العقارية، وفي حالة توقفهم عن الدفع يتم بيع العقار لدعم هذه السندات.
- كما قام المستثمرون برهن هذه السندات باعتبارها أصلا من الأصول، للحصول على قروض جديدة بغية شراء مزيد من السندات، وتقوم المؤسسات المالية بتوريق هذه القروض وإصدار سندات. وهكذا في عملية قد تصل إلى ثلاثون موجة.
- وحيث أن القيمة السوقية لهذه السندات وعوائدها كانت تعتمد على تقييم وكالات التقييم، فقد حظي بعضها بتقدير "أأأ"، وبعضها الآخر بتقدير "ب"، فيما لم يحظى البعض بأي تقدير. وقد استندت وكالات التقييم في ذلك على قدرة المدين على الوفاء بديونه (النجار، 2009، صفحة 51). ولأنه لا مشكلة في تسويق السندات ذات التقييم العالي "أأأ" و"ب"، فإن مشكلة السندات التي تم تقييمها على أنها لا قيمة لها، تم حلها من خلال التأمين عليها لدى إحدى شركات التأمين مقابل دفع رسوم تأمين شهرية من أجل ضمان تسديد قيمة القرض في حالة إفلاس البنك أو صاحب المنزل، وهو ما جعل تصنيفها يرتفع والإقبال عليها يزداد عالميا. وفي خطوة أخرى تم إصدار أدوات مالية "المشتقات" للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات، وتمّ طرحها وتداولها في الأسواق، ويتم تداولها منفصلة عن السندات.

- ولما تراجعت أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد التأخر عن السداد وتراجع تصنيف الأوراق المالية التي تدعمها أصول عقارية، فقدت السندات قيمتها وتعرضت البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار إلى الإفلاس. وتهافت المستثمرون الذين قاموا بالتأمين على سنداتهم على شركات التأمين للحصول على قيمتها، وهو ما نتج عنه إفلاس شركات التأمين هي الأخرى، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم "AIG" عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من أسهمها (الحميد، 2010، صفحة 295)، وذلك في السادس عشر سبتمبر 2008، أي بعد يوم واحد من إفلاس بنك "ليمان براذرز" والذي يُعد البداية الرمزية للأزمة المالية العالمية.

وهكذا أصبح الجميع يتنازع ملكية المنزل، فالمواطن ذو الدخل المحدود يعتقد أن المنزل ملكه، وشركات التمويل العقاري والبنوك تظن أن المنزل ملكا لها بحكم أنه مرهون لها، وتظن شركات التأمين أن المنزل لها بحكم أنها من سدد قيمة السندات.

3.2 تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية

من خلال العنصر السابق، نستطيع الوقوف على جملة من الأسباب التي كانت سببا مباشرا للأزمة

أوفي تفاقمها، ويمكننا إجمالها فيما يلي:

أ-حالة الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي قبل الأزمة

لقد عرفت الأنشطة الإنتاجية في الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا كبيرا في مقابل الأنشطة الخدمية. ويعود هذا التراجع إلى انتقال الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي تتوفر فيها المواد الأولية والأيدي العاملة منخفضة الأجر، إضافة إلى سعي المستثمرين إلى الاستثمار في المشاريع الخدمية التي تتميز بارتفاع إيراداتها ضمن دورات إنتاجية قصيرة إذا ما قورنت بنظيرتها في الأنشطة الإنتاجية (الحميد، 2010، صفحة 296).

إن هذا التراجع جعل الاقتصاد الأمريكي يشهد تدهورا حادا بداية من سنة 2002، مما جعله لا يستطيع الصمود في مواجهة بدايات الأزمة المالية التي ما فتئت تتزايد حدة يوما بعد يوم، وهذا التراجع يمكن الوقوف عليه من خلال الأرقام التالية:

- تعاني الولايات المتحدة الأمريكية مما يعرف بالعجز التوائم، أي عجز الميزانية وعجز الميزان التجاري (الموسوي، 2010، صفحة 33). حيث تراجع فائض الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية من 255 مليار دولار سنة 2000 إلى 92 مليار دولار سنة 2001، ليتحول بعدها إلى عجز بـ 230 مليار دولار سنة 2002، وأخذ بعدها هذا العجز في التزايد إلى أن أصبح 455 مليار دولار سنة 2007؛ أما عجز الميزان التجاري فقد أخذ يزداد سنة بعد سنة حتى أصبح يقدر بحوالي 850 مليار دولار سنة 2007.

- ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة وعجز ميزان الحساب الجاري خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية. حيث بلغ معدل التضخم 5% سنة 2007 بعدما كان يتراوح بين 2% و3% سنويا. أما معدل البطالة فقد ارتفع إلى حوالي 5.5% بعدما كان يقدر بحوالي 4% في أواخر القرن العشرين. أما العجز في ميزان الحساب الجاري فأخذ في التزايد إلى أن بلغ حوالي 700 مليار دولار سنة 2007.

- تزايد حجم المديونية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت أكبر دولة مدينة في العالم. وهذا كان نتيجة لجوئها إلى رؤوس أموال الدول الناشئة لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها، حيث أصبحت هذه الدول تستحوذ على ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي المقدر بـ 3000 مليار سنة 2006، تستحوذ منه الصين لوحدها على 1400 مليار دولار منه، وهي الدائن الأول للولايات المتحدة الأمريكية (بلطاس، 2009، صفحة 25).

ب- انتشار الفساد وتسرب الضعف إلى الأجهزة الإدارية للمؤسسات المالية

انتشر الفساد والرشوة في كثير من وكالات التقييم التي تتمثل مهمتها الأساسية في تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية. حيث أصبح هذا التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية له. وهو ما أدى إلى دفع المستثمرين والمقرضين إلى الدخول في معاملات مالية عالية المخاطر، تجعلهم عرضة إلى خسائر ضخمة تقود في النهاية إلى أزمة.

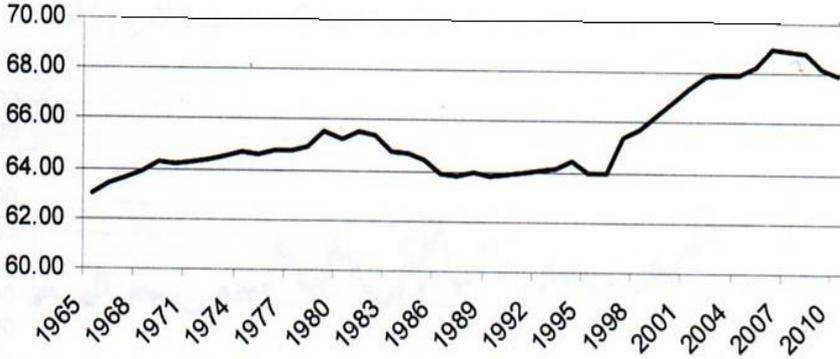
كما أن الفساد انتشر بين فئة المسؤولين التنفيذيين في الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. فقد سعى العديد منهم إلى تضخيم مكافآتهم السنوية من خلال التلاعب ببيانات الشركات وإظهار أرباح وهمية ناتجة عن تقليل النفقات وتضخيم الإيرادات. وفي هذا الإطار فقد مثل 17 مسؤولا من بينهم رئيس مجلس إدارة "ليمان برادرز" أمام القضاء، بعد أن اعترف أن عمله حقق له أرباحا قدرها 350 مليون دولار بين 2000 و2007. كما مثل أيضا أمام المحكمة في ديسمبر 2008، المستثمر الأمريكي "برنارد مادوف" الذي استغل صندوق الاستثمار الذي كان يديره والخدمات الاستشارية التي تقدمها شركته في تدبير عمليات احتيال حققت له أرباحا قدرها 50 مليار دولار. وهذه الظاهرة لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تخطتها إلى الدول الأوروبية والآسيوية. ففي الصين مثلا حكم في شهر أكتوبر 2008 على مدير مالي بالإعدام مع وقف التنفيذ نظير حصوله على رشاي في مقابل تقديم بعض التسهيلات (النجار، 2009، الصفحات 59-60).

ج- التوسع في منح القروض مع عدم مراعاة الأسس والسياسات والقواعد المصرفية السليمة

تحت ضغط المنافسة توسعت المؤسسات المالية في منح القروض، ولكن كان ذلك على حساب الصرامة في تقييم المستفيدين منها وفق القواعد الاحترازية المتعارف عليها. كما أن التوسع في منح هذه القروض ساهم فيه وجود قوانين تُدافع عن حق المواطن الأمريكي في الحصول على قرض ليتمكن من

شراء منزل. وهي قوانين تحث المؤسسات المالية على تلبية طلبات الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف المتعلقة بالقروض العقارية. وهو ما جعل نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة الأمريكية ترتفع، والشكل الموالي يمثل نسبة الأفراد المالكين للعقار للفترة من 1965 إلى 2010.

الشكل 2: مقياس معدل ملكية العقار في أمريكا



المصدر: وشاح رزاق، 2009، ص: 14.

لقد ارتفعت نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 69% سنة 2009 كنتيجة لتدخل الحكومة في سوق العقار. وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بفرنسا 50% وألمانيا 40% ومساوية تقريبا لبريطانيا التي انتهجت المنهج نفسه منذ عهد "ملغاريت تشار" حيث بلغت النسبة 70%. إن هذه القروض كانت تُمنح على أساس معدلات فائدة متغيرة ومرتبطة بمعدلات الفائدة التي يُقرها البنك الاحتياطي الأمريكي. وعليه عندما رفع هذا الأخير معدل الفائدة سنة 2007 للحد من ظاهرة التضخم، أدى ذلك إلى عجز الكثير من المستفيدين من هذه القروض عن تسديد أقساطهم الشهرية. وهو ما أدى إلى نشوب أزمة القروض العقارية من الدرجة الثانية على النحو الذي ذكرناه سابقاً.

د-تنامي نشاط المضاربة واللجوء إلى أوراق مالية جد متطورة

لقد شهد عالم التمويل تطوير عدد من الأدوات المالية، اندرجت تحت ما يُسمى بالهندسة المالية. وقد كان من أبرز نتائجها: المشتقات المالية، والتوريق أو التصكيك. ونظراً للطبيعة المعقدة لهذه الأدوات المالية فقد استعصت مراقبتها، وصعب فهم جميع آلياتها وكيفية عملها. وتحولت إلى مجال خصص للقيام بنشاط المضاربة.

- المشتقات المالية

المشتقات كما يُعرفها بنك التسويات الدولي هي: «عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، لكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار لأصل مالي من هذه الأصول. وكعقد بين طرفين على

تبادل المدفوعات على أساس الأسعار والعوائد، وبالتالي أي انتقال للملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري" (BIS, 1995, pp. 6-7).

وهذه العقود تهدف إلى تبادل المخاطر، بحيث تنتقل هذه المخاطر إلى الطرف الأكثر جدارة وقدرة على تحملها فيتحصل في مقابل ذلك على عائد، فيما يتفرغ الطرف الآخر إلى العملية الإنتاجية. وعليه فنظريا المشتقات هي الوسيلة لتحقيق الكفاءة المنشودة في توزيع المخاطر.

لكن المشتقات بأنواعها الثلاثة: المستقبلات، الخيارات، المبادلة أصبحت من أهم أدوات المضاربة في الأسواق المالية. وهو ما جعل حجمها يتضاعف بشكل كبير، فمن 100 تريليون دولار سنة 1998 إلى أكثر من 330 تريليون دولار سنة 2005، منها ما قدره 97% موجه لغرض المضاربة (بلوافي، 2008، صفحة 7).

- التوريق المالي

في سبعينيات القرن الماضي تم استحداث تقنية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية سُميت التوريق المالي. كان الهدف منها توفير الأموال طويلة الأجل لتوظيفها في قروض سكنية طويلة الأجل. إلا أن استعمالها تعدى القروض الموجهة للسكن إلى قروض شراء السيارات وبطاقات الائتمان إلى غيرها من النشاطات المالية.

والتوريق هو قيام البنك بتجميع القروض التي قدمها إلى زبائنه في شكل محفظة مالية وبيعها للمؤسسات المختصة في التوريق، التي تقوم في المقابل بإصدار سندات مالية أو أوراق مالية وبيعها في السوق بهدف تمويل هذه المحفظة. (بلوافي، 2008، صفحة 8) إن عملية التوريق المالي تمر بأربعة خطوات:

- الخطوة الأولى: تتمثل في قيام البنك بمنح قروض إلى الزبائن مقابل شروط محددة.
- الخطوة الثانية: يتنازل البنك عن هذه القروض لمؤسسة التوريق.
- الخطوة الثالثة: مؤسسة التوريق تقوم بإصدار أوراق مالية لتمويل المحفظة.
- الخطوة الرابعة: إنشاء مؤسسة تقوم بتسيير المحفظة العقارية.

بعدها تُصدر مؤسسة التوريق هذه الأوراق، تقوم وكالات متخصصة بتصنيف هذه الأوراق حسب درجة المخاطر التي تنطوي عليها. ثم يتم تقسيمها إلى مشتقات ذات المردودية العليا، الوسطى، السفلى. فالمشتقة العليا "Senior" تصنف بدرجة أأ وهي تقريبا خالية من المخاطر المالية، المشتقة الوسطى "Mezzanine" تصنف بدرجة ب وهي معرضة للمخاطر المالية، والمشتقة السفلى "Equity" وهي أخطر من سابقتها ولذلك تتطلب مردودية أعلى.

نظرا لوجود كيانات مالية متخصصة في المضاربة في السوق المالية، فإنها تقوم بشراء هذه الأوراق وإعادة مزجها وخلطها وإصااق رقعها المتباينة، ليتم بعدها إصدار أوراق جديدة، يتم بيعها للمستثمرين مع إخفاء معلومات مهمة متعلقة بها.

3. إستعراض أهم خطط الإنقاذ لمواجهة الأزمة المالية ومناقشة المرتكزات التي قامت عليها

في شبه انقلاب على مبادئ الاقتصاد الحر، توافقت خيارات الدول المختلفة بما فيها الدول التي تدين بالأسماالية في إقرار خطط إنقاذ ترتكز على التدخل في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال دعم البنوك والمؤسسات المختلفة المهتد بالانهيار مقابل امتلاك أسهم في رأس مالها ما يعني تأمين هذه المؤسسات.

1.3 استعراض خطط الإنقاذ لمواجهة الأزمة المالية العالمية

الجدير بالذكر أن خطط الإنقاذ التي صاغتها مختلف الدول المختلفة كانت بمبالغ ضخمة تعكس مدى الذعر الذي خلفته هذه الأزمة التي أثقلت أكبر اقتصاد في العالم. إلا أن مبلغ خطة الإنقاذ الأمريكية كان الأكبر وهو ما يستدعي تخصيص حيز أكبر لها. وعليه سوف نعرض هذا العنصر في النقطتين التاليتين.

أ- استعراض خطة الإنقاذ الأمريكية

يبدو أن ما تعرضت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات خاصة مآسي الكساد العظيم مع بداية ثلاثينات القرن الماضي، جعل القائمين على الشأن الاقتصادي الأمريكي يعون جيدا ما سوف تُسفر عنه هذه الأزمة إذا لم يتم التحرك الفوري لمواجهةتها. حيث صاغ وزير الخزانة الأمريكي "هنري بولسون" خطة الإنقاذ المالي الأمريكية وهي الخطة التي يهدف إنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أزمة الرهون العقارية. وقد تولى الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بنفسه الإعلان عنها.

وكانت الخطة قد عرضت على الكونغرس بتاريخ: 30 سبتمبر 2008 فرفضها، حيث صوت ضدها 228 نائبا في مقابل 205. وقد كان لهذا الرفض وقع كبير على الأسواق المالية العالمية التي شهدت انهيارات في عدد منها، كما واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. وبعد إجراء تعديلات عليها، نالت موافقة مجلس الشيوخ حيث كانت نتيجة التصويت الذي جرى يوم 02 أكتوبر 2008، تأييد 74 سيناتور في مقابل رفض 25. وفي اليوم الموالي عُرضت الخطة المعدلة على مجلس النواب الكونغرس فوافق عليها 263 نائبا مقابل 171 معارضا وهو ما يعني إقرار الخطة.

تأتي خطة الإنقاذ الأمريكية لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في (حامدي، 209، صفحة 12):

- إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، من خلال شراء الخزانة الأمريكية للأوراق المالية التي

تستند على قروض عقارية ذات أصول عالية المخاطر؛

- تزويد الاحتياطي الفيدرالي بالسيولة النقدية اللازمة لأداء مهامه في إقراض المؤسسات المالية المهتدة بالانهيار، وذلك لتجنب انكماش مدمر في النشاط الائتماني؛
- العمل على طمأنة المودعين على مدخراتهم لدى البنوك التجارية، لتجنب الزيادة في الطلب على الودائع بسبب الذعر المالي للمصاحب للأزمة مما يؤثر على السير الحسن للبنوك.
- لقد تضمنت خطة الإنقاذ الأمريكية أربعة عشر بنداً من أجل تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وهي محددة بفترة زمنية تنقضي في 31 ديسمبر 2009 مع إمكانية تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة. ويمكن إدراج هذه البنود في المحاور الخمس التالية.
- كيفية ومراحل التطبيق:

 - يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل من خلال تخصيص مبلغ 250 مليار دولار أمريكي فور المصادقة على الخطة للخزينة الأمريكية لشراء ديون معدومة، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار أمريكي بطلب من الرئيس الأمريكي، ويملك أعضاء الكونغرس حق "الفييتو" على عمليات الشراء التي تفوق هذا المبلغ مع تحديد سقف هذه العملية بمبلغ 700 مليار دولار أمريكي؛
 - تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، وهو ما سوف يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق المالية؛
 - تكليف وزير الخزانة بالتنسيق مع الشركات والبنوك المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

- الضمانات لمكلفي الضرائب والمودعين:

 - رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛
 - إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، مع السماح لهم بالحصول على حصص ملكية في الشركات التي يتم إنقاذها من الإفلاس.

- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم:

فبموجب التعديل الذي صادق عليه مجلس الشيوخ في 02 أكتوبر 2008 تم فرض قيود على تعويضات المدراء ورؤساء الشركات التي تباع أصول الرهون العقارية إلى وزارة الخزانة، وتتمثل هذه القيود في:

 - منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، مع تحديد هذه المكافآت بحد أقصى يُقدر بمبلغ 500 ألف دولار للسنة؛

- استعادة العلاوات التي تمّ تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق.
- المراقبة والشفافية:
- تشكيل مجلس للرقابة على تطبيق الخطة، ومجلس لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات، حيث يتكون المجلس الأول من رئيس المجلس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة لبورصة؛ أما المجلس الثاني فهو مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس؛
- يتم مراقبة قرارات وزير الخزانة من طرف مفتش عام يتم تعيينه لهذا الغرض؛
- يتم دراسة القرارات من طرف القضاء.
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات:
- إقرار جملة من الإجراءات لحماية الأشخاص العاجزين عن دفع قروضهم العقارية والمهددين بمصادرة منازلهم؛
- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات؛
- مساعدة البنوك المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

ب- خطط الإنقاذ الأوروبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية (2008)

يبدو أن دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التنسيق مع الدول الأخرى لإقرار خطط إنقاذ مشابهة لخطة إنقاذها الوطنية قد لقيت تأييدا واسعا في عدد من الدول، وعلى رأس هذه الدول الحليف التقليدي بريطانيا التي أعرب رئيس وزراءها "غوردن براون" على ضرورة دعم خطة الإنقاذ الأمريكية عالميا فالولايات المتحدة الأمريكية تستحق مساعدة دول العالم الأخرى. وفيما يلي استعراض لأهم هذه الخطط.

- خطة الإنقاذ البريطانية

لقد سارعت بريطانيا إلى إقرار خطة إنقاذ على شاكلة الخطة الأمريكية. وقُدّرت الخطة بمقدار 400 مليار جنيه إسترليني أو ما يعادل 691 مليار دولار أمريكي. حيث خصصت 63.3 مليار دولار منها لشراء أسهم في عدد من البنوك المتعثرة، حيث أصبحت الدولة مساهمة بحوالي 60% من إجمالي أسهم هذه المؤسسات.

كما تنص الخطة على قيام الحكومة البريطانية بضمان ما قيمته 351 مليار دولار من الديون المتعثرة للبنوك، مع قيام بنك إنجلترا بإقراض البنوك ما لا يقل عن 200 مليار جنيه إسترليني عن طريق المزادات لتوفير السيولة النقدية لهذه البنوك لتواصل عملها.

ولتنفيذ هذه الخطة وضعت وزارة الخزانة البريطانية عدة شروط أهمها (النجار، 2009):

- التزام البنوك بإقراض أصحاب المنازل والمنشآت الصغيرة وبمستويات الإقراض التي كانت سائدة خلال سنة 2007؛
- الحد من مرتبات مدراء البنوك؛
- تعيين الحكومة لأعضاء يمثلونها في مجالس إدارة البنوك.

- خطة الإنقاذ الألمانية

في ألمانيا اعتمدت الحكومة خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار دولار، تمّ بموجبها تأسيس " صندوق لاستقرار الأسواق المالية". وتهدف الخطة إلى دعم القاعدة الرأسمالية للمؤسسات المالية حتى 31 ديسمبر 2009.

وبموجب هذه الخطة سوف يتم تخصيص 80 مليار أورو كحد أقصى لإعادة رسملة البنوك، و20 مليار أورو كضمان لهذا الغرض، ودعمًا للسيولة في سوق ما بين البنوك تُقدم الخطة 400 مليار أورو على شكل ضمانات للإقراض المشترك بين البنوك.

كما باشرت وزارة المالية الألمانية مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تقييد رواتب مسؤولي البنوك التي استفادت من هذه الخطة، وكذا تحديد العلاوات ومستحقات نهاية الخدمة.

- خطة الإنقاذ الفرنسية

تُقدر خطة الإنقاذ الفرنسية بمبلغ 491 مليار دولار، خصصت لمساعدة البنوك على التغلب على آثار الأزمة المالية العالمية، حيث تمّ تخصيص 40 مليار أورو لإعادة رسملة البنوك التي تعاني من مشاكل مقابل امتلاك حصص فيها. فيما خصص مبلغ 320 مليار أورو كضمانات للقروض المشتركة بين البنوك. شدد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بعد إقرار الخطة على أن الدولة لن تسمح بإفلاس أي مؤسسة مالية، وسيتم محاسبة المسؤولين على أي تجاوزات، حيث قال في هذا الصدد: «لا يمكننا أيضا الاستمرار في الأسباب عينها التي تُؤدي إلى النتائج نفسها». (النجار، 2009، صفحة 117).

وفي شهر نوفمبر 2008، تمّ إقرار خطة إنقاذ جديدة بقيمة 26 مليار أورو لمساعدة قطاعات الإسكان والسيارات. وقد خصص ما مقداره مليار أورو لإعادة تمويل شركات السيارات حتى تتمكن من بيع سياراتها بالتقسيط.

2.3 مناقشة المرتكزات التي قامت عليها خطط الإنقاذ المالية

من خلال استعراضنا لخطط الإنقاذ التي تمّ تبنيها في العديد من الدول، وبالأخص الدول الرأسمالية، نجد أنها تقوم على ثلاثة ركائز هي:
خفض أسعار الفائدة؛ ضخ كميات كبيرة من السيولة؛ تأمين البنوك، تأمين الودائع، مساعدة المؤسسات المالية المتهاوية.

أ- تخفيض سعر الفائدة

قامت البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد من الدول الأوروبية والآسيوية بسلسلة من التخفيضات في سعر الفائدة، وذلك بنسب متفاوتة، والجدول الموالي يُبين مقدار التخفيض في أسعار الفائدة في مجموعة من الدول.

الجدول 1: الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة

(من 1 سبتمبر إلى 4 ديسمبر 2008) الوحدة: %

الدولة	سعر الفائدة أول سبتمبر	سعر الفائدة في 4 ديسمبر	الرقم القياسي لنسبة التخفيض
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	1	60.00
دول منطقة اليورو	4.5	2.5	44.44
اليابان	0.5	0.3	40.00
المملكة المتحدة	5	2	60.00
الصين	7.47	5.58	25.30
كوريا الجنوبية	5.25	4	23.80
سويسرا	2.75	1	63.63
السويد	4.5	2	55.56
نيوزيلندا	8.25	5	39.39
أستراليا	7.25	4.25	41.38

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، 2009، ص: 80.

تعكس الأرقام المبينة في الجدول الحجم الهائل في تخفيض أسعار الفائدة في هذه الدول. فهذا المستوى من أسعار الفائدة في بريطانيا مثلاً لم تطبقه منذ 1965، كما أن اليابان لم تشهد تخفيض في أسعار الفائدة منذ 2001. وهذا يُعد إشارة واضحة على حدة أزمة السيولة في الأسواق العالمية.

لقد واصلت الدول المختلفة هذه التخفيضات، حيث قرر البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 18 ديسمبر 2008 الحفاظ على سعر فائدة يتراوح بين 0.25% وصفر بالمئة، كما قام البنك المركزي الأوروبي بسبعة تخفيضات متتالية ليصل سعر الفائدة بتاريخ 05 مارس 2009 إلى 1.5% وهي المرة الأولى التي يبلغ فيها سعر الفائدة هذا المستوى.

يأتي إجراء خفض أسعار الفائدة من أجل تشجيع الاستثمار والاستهلاك لدفع عجلة النشاط الاقتصادي، ومن ثمّ مواجهة الركود الاقتصادي المتوقع. كما يسمح هذا الإجراء بتخفيض تكاليف الإقراض ومن ثمّ يُقدم المقترضون على تسديد قروضهم وهو ما يسمح بتزويد البنوك بسيولة تُستعمل في مواجهة طلبات المودعين الآخرين الذين تدافعوا على البنوك لسحب ودائعهم نتيجة الذعر الذي تولد عن الأزمة، وسوف ينعكس هذا الإجراء من خلال (تيجاني، 2009، صفحة 17):

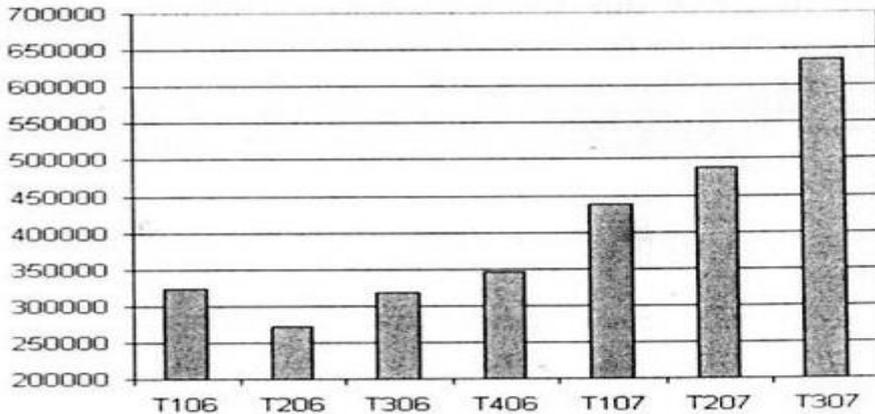
- زيادة الائتمان لدى البنوك في المستقبل نتيجة توفير قروض بأسعار فائدة منخفضة؛
- سوف تنمو المحافظ الاستثمارية كنسبة مئوية من الودائع، وهو ما سيمكن من زيادة الاستثمار في السندات والأسهم وفئات الموجودات الأخرى؛
- من المحتمل أن تتغير التوجهات السلبية للمستثمرين حيال الاقتصاد ومستوى إقدامهم على المخاطرة؛
- يُعد خفض أسعار الفائدة ذا تأثير إيجابي للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

غير أن بعض الاقتصاديين يُشكك في فعالية تخفيض سعر الفائدة في تحفيز الاستثمار والاستهلاك بالسرعة المطلوبة، حيث أن البنوك التي تعرضت إلى خسائر سوف تستفيد من سعر الفائدة المنخفض لتمتين ميزانياتها، دون أن ينعكس هذا التخفيض في شروطها الإقراضية، وهو تقريبا ما أشار إليه كينز بمصيدة السيولة.

ب- ضخ كميات كبيرة من السيولة

أدت التسهيلات الائتمانية التي وفرتها المؤسسات المالية الأمريكية لكافة شرائح المجتمع الأمريكي قصد شراء عقار، إلى تركيز السيولة النقدية وحصصها في قطاع العقار. ولأن الضمان الوحيد المُقدم في مقابل هذه التسهيلات يتمثل في ملكية العقار، فقد أدى ارتفاع أقساط الدفع نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بداية من سنة 2006 إلى عجز الأفراد على تسديد أقساطهم الشهرية، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع حالات الحجز. والشكل الموالي يبين عدد حالات الحجز على العقار لسنة 2006 و2007.

الشكل 3: الحجز على العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2006 و2007.



Source : Loïc Abadie, 2009, P.153.

إن ارتفاع حالات الحجز على العقار في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من سنة 2006، لتصل إلى 630000 حالة في الثلاثي الثالث 2007، ترتب عنه إغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة، وهو ما أدى بدوره إلى امتصاص السيولة بالمؤسسات المالية الأمريكية.

مع بداية الأزمة المالية تدافع المودعون لسحب ودائعهم من البنوك، وأحجمت البنوك عن إقراض بعضها البعض، وهو ما أدى إلى أزمة سيولة خانقة، مما جعل ضخ السيولة في الأسواق المختلفة أساس من الأسس التي بنيت عليها مختلف خطط الإنقاذ.

في هذا الإطار فإن الدول الأوروبية الكبرى ضخّت سيولة تُقدر بحوالي 2.3 تريليون دولار، حيث ضخّت بريطانيا أكبر مبلغ يُقدر بـ 500 مليار جنيه إسترليني، لأنها أكثر الدول الأوروبية تأثراً بالأزمة (الحلاق و عامر يوسف، 2010، صفحة 50).

كما تفاوتت المبالغ المخصصة للإنقاذ من دولة إلى أخرى حسب درجة تأثرها. ففي اليابان، قام بنك طوكيو المركزي بضخ ما مقداره 45 مليار دولار، وعملت الحكومة اليابانية على إحياء قانون إنقاذ البنوك الذي صدر لمعالجة الأزمة المالية في تسعينات القرن الماضي. أما في المملكة العربية السعودية، فقد أمر الملك بإيداع عشرة مليارات ريال في البنك السعودي للتسليف والادخار لتسهيل الإقراض للمواطنين للحد من ارتفاع حالات التوقف عن التسديد في المملكة. (الخطيب، 2010، صفحة 4)

كما ضخ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي 700 مليار دولار تمّ تخصيصها لشراء ديون معدومة بمبلغ 250 مليار، المساهمة في رؤوس أموال الشركات المتهاوية، رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمدة سنة.

غير أن بعض الاقتصاديين يرى بأن ضخ كميات هائلة من السيولة مع انخفاض سعر الفائدة قد يؤدي إلى تشكل فقاعة مالية جديدة وبالتالي أزمة جديدة. كما أن ضخ الأموال هو إجراء لصالح البنوك التي لم تتقيد بالقواعد الاحترازية ودخلت في مجازفات تعظيماً للأرباح فتكبدت خسائر ضخمة أدت إلى إفلاسها، وليس في صالح المواطنين وهو ما دفع بالكونغرس الأمريكي إلى رفض الخطة في البداية ولم يتم تبنيها إلا بعد إقرار مواد تتضمن إعفاءات ضريبية للمواطنين.

ج- تأمين الودائع وتأمين البنوك ومساعدة المؤسسات المالية المتهاوية

يرجع ظهور نظام تأمين الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سنة 1933، وهو تاريخ إنشاء المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع التي جاءت كحل ضمن سلسلة الحلول التي اقترحتها إدارة الرئيس روزفلت لمواجهة موجة إفلاس البنوك التي حدثت بداية من سنة 1929. وقد باشرت المؤسسة نشاطها الفعلي بداية من جانفي 1934، وهو ما جعل المودعين في البنوك ومؤسسات الادخار في منأى عن الخسارة في حالة إفلاس أين منها. وتعمل المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع على إرساء الثقة في النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال (الحلاق و عامر يوسف، 2010، صفحة 51):

- ضمان ودائع الأفراد في البنوك ومؤسسات الادخار، وهو ما يُمكن المودعين من استرجاع مدخراتهم في حالة إفلاس هذه المؤسسات؛
 - الحد من آثار إفلاس المؤسسات المالية على الاقتصاد والنظام المالي الأمريكي.
- في أعقاب الأزمة المالية العالمية، اتجهت البنوك المركزية في مختلف دول العالم إلى ضمان ودائع البنوك حتى تضمن تدفق الأموال من المودعين وتعمل على طمأنتهم على ودائعهم من أجل أن لا يتدافعوا على سحبها فيتسببوا في أزمة سيولة.

وفي هذا الإطار، فإن خطة الإنقاذ المالي الأمريكية تضمنت رفع الحد الأقصى لضمان الودائع من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار بداية من 03 أكتوبر 2008 إلى غاية 31 ديسمبر 2009. وعليه فإنه في حالة إفلاس أي بنك أو مؤسسة ادخار فإن المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع تتدخل بما يضمن تأمين ودائع الزبائن. والأسلوب الأكثر شيوعاً هو نقل الودائع من المؤسسة المفلسة إلى مؤسسة أخرى، وبالتالي ينتقل زبائن المؤسسة الأولى إلى المؤسسة الثانية بصفة تلقائية دون الحاجة لقيام الزبون بأي إجراء.

أما فيما يخص تأمين البنوك ومساعدة المؤسسات المالية المتهاوية، فإنه وعلى عكس فلسفة النظام الرأسمالي القائمة على ضرورة تحييد الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد ركزت خطط الإنقاذ المختلفة وعلى رأسها خطط الإنقاذ التي تبنتها الدول الرأسمالية على القيام بمجموعة من التميمات، وكذا تقديم مساعدات مالية للمؤسسات المالية المعرضة للإفلاس مقابل امتلاك جزء من رأس مالها، والحجة في ذلك كانت تجنب الاقتصاد الدمار الذي سوف ينجر عن إفلاس هذه المؤسسات المالية الضخمة.

بالنسبة لدعم البنوك أقرت الخطة طريقتين لذلك. الأولى تتمثل في قيام الحكومة بشراء الديون المتعثرة أو كما سماها بن برناركي في شهادته أمام الكونغرس بالأصول المسمومة عن طريق الخزينة الأمريكية، غير أن الإشكال المطروح في هذه الطريقة يتمحور حول السعر الذي يتم به شراء هذه الأصول، ففي حالة شرائها بسعر أكبر من سعرها في السوق فإن هذا يُشجع في المستقبل على القيام بالمجازفات مادام إمكانية تدخل الدولة وارد وهو ما يُعرف "بالخطر المعنوي"، أما في حالة شرائها بالسعر السائد في السوق فإن هذا لا يُحقق تحسناً في ميزانيات البنوك، وهو ما جعل هذا الاقتراح لا يحظى بتأييد واسع. (Galbraith, 2008, p. 19) والثانية تتمثل في ضخ أموال مباشرة من طرف الحكومة في البنوك سواء عن طريق شراء أسهمها الموجودة في السوق أو شراء أسهم جديدة يتم إصدارها، وهذه الطريقة التي إعتمدت في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية.

في الولايات المتحدة الأمريكية قامت السلطات بتأمين "فاني ماي" و"فريدي ماك" المختصة في تمويل الإسكان، وكذا عملاق التأمين المجموعة الأمريكية. كما أعربت المفوضية الأوروبية عن قبول تدخل

بعض الدول الأوروبية لإنقاذ مؤسساتها المالية من الإفلاس، وهو ما قامت به بريطانيا من تأمين بنك "نوردن روك" المتخصص في التسليف العقاري.

كما أصدرت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بيانا تضمن مجموعة من الإجراءات التي ستتخذ في هذا الإطار، وتمثل فيما يلي (الخطيب، 2010، صفحة 18):

- العمل بكل الوسائل على دعم المؤسسات المالية المهمة ومنع إفلاسها؛
 - تمكين المصارف والمؤسسات المالية من الوصول إلى السيولة اللازمة، واتخاذ جملة من الإجراءات لتحرير الائتمان والأسواق المالية؛
 - توفير الرساميل من المصادر العامة والخاصة للمصارف بمبالغ كافية لإعادة الثقة فيها والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات؛
 - العمل على جعل البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار من مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.
- إن هذه الإجراءات تُعد تحولا حقيقيا في اتجاه قبول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإعطائها صلاحيات أوسع في التوجيه والرقابة على الشركات الرأسمالية.

4. عناصر توافق واشنطن والانتقادات الموجهة له

إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول العالم على المرتكزات سالف الذكر، وموافقة صندوق النقد الدولي عليها، هو في الحقيقة بداية تحول عميق في الطرح الإيديولوجي الذي يُسيطر منذ سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. فهذه المرتكزات هي خرق لعناصر توافق واشنطن أو ما يُعرف بنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

1.4 عناصر توافق واشنطن

توافق واشنطن هو مصطلح أطلقه الاقتصادي الأمريكي "جون ويليامسون" سنة 1990. وهو وصف لحزمة السياسات والإجراءات التي وضعها صندوق النقد الدولي بدعم من وزارة المالية الأمريكية بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية والمالية في دول أمريكا الجنوبية بعد أزمة المديونية التي بدأت بإعلان المكسيك سنة 1982 عن توقفها عن دفع ديونها (صادق، 2011، صفحة 18).

ويقوم هذا التوافق على مجموعة من العناصر التي يُمكن إيجازها فيما يلي (المنير، 2006، صفحة الافتتاحية):

- انضباط المالية العامة: وذلك بتخفيض عجز الموازنة عن طريق تقليص الإنفاق العام من خلال رفع الدعم، فرض الرسوم على الخدمات العامة، تطبيق مبدأ استرداد التكلفة، تحرير أسعار الفائدة، إلغاء القيود على تنقل الرساميل؛

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وحصصها في التعليم والصحة والبنية التحتية دون الاستثمار في عمليات إنتاج مباشر للسلع والخدمات؛
- الحد من التهرب الضريبي عن طريق تخفيض معدلات الضرائب المباشرة وتوسيع القاعدة الضريبية؛
- إصلاح نظام الصرف الأجنبي للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة، وترك السعر يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب؛
- تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول، والبيث بسرعة في المنازعات حولها حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض في البنوك. وإصدار قوانين تمنع مصادرة وتأميم الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام، وفسح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأموال؛
- الخصخصة عن طريق بيع المؤسسات الإنتاجية والخدمية المملوكة للدولة والمصارف وشركات التأمين إلى القطاع الخاص، وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عدم تولي الحكومة تقديم الخدمة والاقتصر على التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك، كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية التحتية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين؛
- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على الصادرات والواردات، تخفيض الرسوم الجمركية، وعدم إلزام المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من الإنتاج المحلي أو بتصدير نسبة معينة إلى الخارج؛
- تحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قيود الحدود القصوى لتملك أسهم الشركات بالنسبة للأجانب، وقيود تحويل الأرباح، والقيود على تعاملات الأجانب في البورصة.

2.4 الانتقادات الموجهة إلى عناصر توافق واشنطن

إن العناصر السابقة الذكر وإن كان لها ما يُبررها ولكن "المشكلة هي في أن كثير من هذه السياسات باتت غاية في ذاتها ولم تعد وسائل في خدمة نمو صحيح ومستديم. وفي ظل هذا الوضع بُلغ في دفع هذه السياسات بعيدا وفي تسريعها دون أن تُصاحبها تدابير أخرى كانت ضرورية" (ستيغليتز و ترجمة ميشال ، 2003، صفحة 88)، فكانت النتائج التي حصلت عليها الدول التي طبقت هذا النموذج مخيبة، خاصة في شقها الاجتماعي أين ازدادت معدلات البطالة، واستمر الفقر، وانتشرت الجرائم والعنف. وهو ما أدى إلى

تزايد الانتقادات الموجهة لها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008. ويمكن إجمال هذه الانتقادات في العنصرين التاليين.

أ- على ضوء المنطلقات الفكرية (العيسوي، 2006، الصفحات 10-30):

- تحرير التجارة الدولية ومبدأ تكافؤ الفرص

يروج أنصار توافق واشنطن إلى فكرة مفادها أن تحرير التجارة الدولية سوف يؤدي إلى زيادة الرفاهية العالمية. إلا أن الحقيقة أن تحرير التجارة الدولية في الدول النامية سوف يُدخل الصناعات المحلية الناشئة في منافسة غير متكافئة تؤدي بها إلى الاندثار. والحقائق التاريخية تؤكد أن التنمية التي تم تحقيقها في الدول الأوروبية وأمريكا جرت وراء أسوار الحماية؛ كما أن الدول المتقدمة لا تزال إلى الوقت الحالي تُعرقل دخول منتجات الدول النامية التي تتمتع فيها بميزة تنافسية إلى أسواقها بكل الوسائل.

- السوق الحرة والدولة الحارسة

يروج أنصار توافق واشنطن إلى تحجيم دور الدولة وجعله يقتصر على خدمات الصحة والتعليم والأمن وحماية الملكية الفكرية... والاعتماد على الأسواق الحرة وذلك لتحقيق التنمية في الاقتصاديات المختلفة. إلا أن هذه الدعوة تبدو غير عملية خاصة في الدول النامية وهذا لسببين أساسيين:

• قصور الأسواق وذلك لاعتماد القرارات فيه على معيار الكسب الخاص لمتخذ القرار والذي يختلف على المنظور الاجتماعي للكسب، وهو ما سوف يؤدي إلى ضياع موارد في هذه الدول يصعب تعويضها؛

• غياب الطبقة الرأسمالية النشيطة والفعالة ذات القدرات الادخارية والاستثمارية العالية والتي من شأنها أن تحدث التغييرات الهيكلية المطلوبة لإحداث التنمية المنشودة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات

بعد سنوات طويلة من الترويج لدور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا تأتي النتائج مخيبة للأمال، ويمكن إيجاز هذه النتائج فيما يلي:

• توجه الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر إلى الدول المتقدمة؛

• مساهمة الاستثمار الأجنبي في التكوين الرأسمالي في الدول النامية تبقى محدودة، ولا يزال أساس هذا التكوين هو الاستثمار الوطني؛

• إن الدول التي احتضنت استثمارات كبيرة للشركات متعددة الجنسيات، وإن نجحت في زيادة صادراتها الصناعية، إلا أنها لم تشهد نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا وذلك لتركز عمليات البحث والتطوير في الدول الأم.

- قضية التبعية

إن النهج الليبرالي الجديد القائم على دعائم عديدة أهمها تحرير التجارة الدولية، تقليص دور الدولة وتحرير الأسواق، تشجيع الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، والذي تم فرضه على الدول النامية من خلال المؤسسات المالية الدولية يؤسس ليس فقط إلى فتح أسواقها وتحقيق أرباح للدول المتقدمة بل يتعداه إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدول النامية وجعلها تقوم بالدور الذي ينسجم مع استراتيجيات الدول المتقدمة الهادفة إلى تعظيم أرباحها دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الأخرى عكس ما تروج له.

ب- على ضوء الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة العالمية

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية لتثبت فشل توافق واشنطن في تحقيق الازدهار العالمي، وتفضح ازدواجية معايير المؤسسات المالية الدولية المنبثقة عنه في تعاملها مع الدول. فبالرجوع إلى الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا سنة 1997، نجد أن صندوق النقد الدولي فرض جملة من الشروط المجحفة على البلدان التي لجأت إليه حتى يقوم بتوفير الدعم لها ومثال ذلك: - أندونيسيا: التي أعد لها الصندوق خطة إنقاذ قدرها 23 مليار دولار تمتد على ثلاث سنوات، في مقابل القيام بالإجراءات التالية:

• التخلص من البنوك المفلسة؛

• خفض الدعم للسلع الغذائية؛

• إزالة الحواجز الجمركية، التراجع عن قرار تقييد الواردات الترفيهية.

- كوريا الجنوبية: التي أعد لها صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ قدرها 30 مليار شريطة الإلتزام بالإجراءات التالية:

• رفع سعر الفائدة إلى 18% لكبح جماح التضخم وتشجيع الإدخار؛

• تصفية المصارف المتعثرة والسماح للمصارف الأجنبية بإنشاء فروع لها؛

• تخفيف القيود على الصادرات الأجنبية نحو كوريا.

بمقارنة هذه الإجراءات المطلوبة مع تلك التي تم اتخاذها في الأزمة المالية العالمية 2008 والتي أوردناها سابقا، يتأكد أن عناصر توافق واشنطن إنما هي خطة لفتح أسواق البلدان الأخرى للمستثمرين الأمريكيين والأوروبيين، وأن هذه العناصر المطلوبة من الدول الأخرى وليس من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

5. الخاتمة

بعد هذا العرض يمكن الوقوف على جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- إن الأزمة المالية العالمية (2008)، هي في الأساس أزمة قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي انتشرت فيه المضاربات والمجازفات والفساد الإداري والمالي، وقد كانت تبيعانها ضخمة أين انهارت مؤسسات مالية كبيرة وانتشرت آثارها السلبية إلى باقي دول العالم؛
- إن خطط الإنقاذ المالي التي تم صياغتها في مختلف الدول كانت بمبالغ ضخمة، وارتكزت على: خفض أسعار الفائدة، ضخ كميات كبيرة من السيولة، تأمين البنوك وتأمين الودائع، تقديم المساعدة للمؤسسات المالية المتهاوية؛
- إن المرتكزات التي قامت عليها مختلف خطط الإنقاذ المالي لا تتطابق مع عناصر توافق واشنطن، بل تعتبر خرقا له وبداية تحول عميق في الطرح الإيديولوجي السائد منذ ثمانينات القرن العشرين. وهكذا وختاما، تجدر الإشارة إلى ضرورة توخي الحذر عند الأزمات المختلفة وعدم التقيد الأعمى بالتوصيات المستوردة والتي يتم صياغتها في مراكز القرار السياسي العالمي بما يتوافق مع مصالح هذه الدول، والعمل على صياغة سياسات اقتصادية بما يتلاءم مع بيئة الدول المعنية وبالتحاور مع مختلف أطراف المجتمع من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي المنشود.
- وكذا، يجب توخي الحذر في التعامل مع صندوق النقد الدولي وسياساته، وأن تعمل حكومات الدول على صياغات سياسات اقتصادية تتوافق مع بيئتها من خلال المتخصصين وبالتحاور مع مختلف أطراف المجتمع؛ وصولا إلى سياسات اقتصادية مجتمعية تحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية

1. BIS. (1995). *Issues of measurement related to market size and macro prudential risks in derivatives markets*. Basle: Basle.
2. Dodd, R., & Paul, M. (2008). *Outbreak: U.S. Subprime Contagion, Finance & Development*. Vol45,N2, June.
3. Galbraith, J. K. (2008). *A Bailout we don't need*. Washington Post; Washington Post.

المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم العيسوي. (2006). نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموي (الصفحات 10-30). الكويت: المعهد العربي للتخطيط،.
2. إبراهيم عبد العزيز النجار. (2009). *الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
3. أحمد مهدي بلوافي. (2008). *أزمة عقار.. أم أزمة نظام*. جدة: مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي.
4. الحميد، ع. ا. (2010). *الديون المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

5. الخطيب، م. إ. (2010). الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج،. الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الإقتصاد الإسلامي. (p. 4)، عُمان، الأردن.
6. براق تيجاني. (2009). تداعيات الأزمة الإقتصادية الراهنة على إقتصاديات دول المينا وأسبابها في ضوء طروحات مفكري الإقتصاد الإسلامي. الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، (صفحة 17). جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
7. بشار المنير. (2006، 12 27). رفض نموذج الليبرالية الإقتصادية الجديدة: "توافق واشنطن" يعني مصلحة الجميع، أسبوعية المنار، ع 275، الافتتاحية.
8. بلطاس، ع. ا. (2009).، تداعيات الأزمة المالية العالمية،. الجزائر، 2009، ص:25. دار النشر ليجوند،.
9. جوزيف إ.، ستيغليتز، و كرم ترجمة ميشال . (2003). خيبات العولمة. بيروت: دار الفرابي.
10. سامح نجيب. (2008). الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع. مصر: مركز الدراسات الاشتراكية.
11. سامي بن ابراهيم السويلم. (2010). الأزمات المالية في ضوء الإقتصاد الاسلامي. الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود.
12. سعيد سامي الحلاق، و العتوم عامر يوسف. (2010). الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي. القاهرة: منشورات المنظمة العربية تنمية الإدارية.
13. صادق، ع. ت. (2011، 04 15). تحديات الإصلاح الإقتصادي بعد فشل "توافق واشنطن". م. ا. والنشر (Ed.)، جريدة المنارة، ع 18.890،
14. ضياء مجيد الموسوي. (2010). الأزمة المالية العالمية الراهنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. عبد الفتاح الجبالي. (2008). الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصاد المصري. مجلة دراسات استراتيجية، صفحة 12.
16. محمد حامدي. (209). التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية. الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، (الصفحات 20-21). جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.